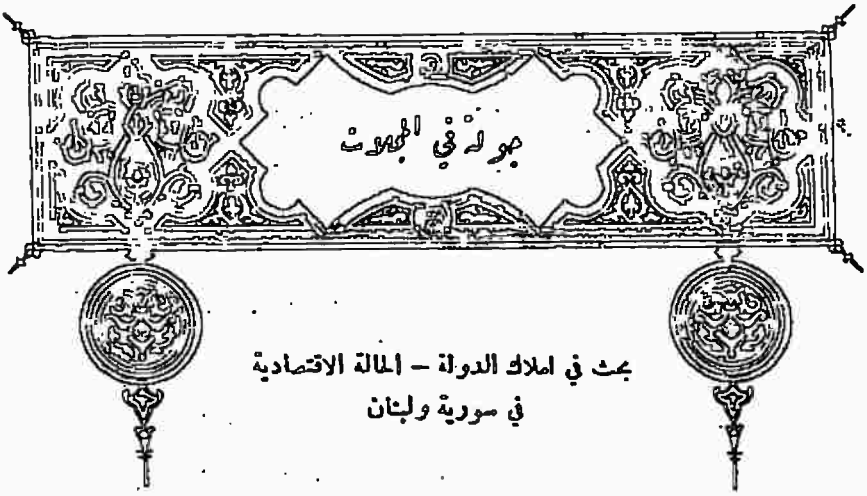


بحث في املاك الدولة – الحالة الاقتصادية
في سورية ولبنان

## بحث في اصول الدولة

قابل محرر « الزراعة الحديثة » (حماه) الامير مصطفى الشهابي ، مدير املاك الدولة في سورية ، والقى عليه عدة اسئلة في ما يتعلق باراضي املاك الدولة ، فاجاب عنها الامير اجوبة مفيدة من حيث التاريخ والزراعة رأينا ان نقتطف منها ما يلي : (الزراعة الحديثة ، نيسان ١٩٣٢ ص٤٢٧)

١ كيف اتصلت املاك الدولة بها ؟

املاك الدولة على انواع منها الابنية كدور الحكومة ومخافر الدرك والشرطة وابنية المدارس وغيرها . ومنها الاراضي الخالية والمحلولة . ومنها الاملاك المدورة وهي اهم الجميع وعليها نقصر حديثنا .

كان المغفور له السلطان عبد الحميد ماهرًا في امتلاك الاراضين . وكان له عمال دأبهم تحري الاراضي الخالية وتسجيلها على اسمه في سجلات التمليك كما كانوا يتقدمون لشراء كل ارض تبيعها الحكومة بالمزايدة اما لانها حلت عن اصحابها المتوفين بلا ورثاء او لانها ما وضعت الحكومة يدها عليه لقاء ديون عجز المدينون عن تسديدها . وهكذا امتلك السلطان المشار اليه في بلاد الشام وحدها مساحة من الارض واسعة تقدر بنحو ١٥ مليون دونم منها ستة ملايين دونم تستثمر في ايامنا هذه ، وثلاثة ملايين دونم قابلة للاستثمار لكنها اليوم خالية من العمران ، والباقي يصعب استثماره لاسباب شتى اهمها كون تلك الاراضي تقع في اقاليم امطارها قليلة لا يزيد ارتفاعها في السنة على ٢٠٠ مليمتر ولهذا قلما يستفاد منها في غير رعي الماشية .

ولما اعلن الدستور العثماني تنازل السلطان عبد الحميد عن املاكه الخاصة اي الاملاك المدورة لخزانة الدولة العثمانية بارادتين سنيتين مؤرختين في ٢٦ آب ١٣٢٤ و٢٠ نيسان سنة ١٣٢٥ رومية (٨ ايلول ١٩٠٨ و٣ ايار ١٩٠٩) لقاء مليون ليرة ذهبية تدفع له من الخزانة المذكورة لتسديد ديونه الخاصة. ثم جاءت المادة الستون من معاهدة لوزان قضت بأن تحل الدول المنسلخة عن الامبراطورية العثمانية مكان تلك الامبراطورية في امتلاك كل ما كان يعود لها، وخصوصاً ما كان تنازل عنه السلطان عبد الحميد لخزانتها . وبذلك اصبحت املاك السلطان المشار اليه من املاك الدولة السورية الخاصة.

٢ً اين تقع هذه الاملاك وما هو متوسط وارداتها ؟

يقع معظم الاملاك المذكورة شرقي حمص وسلمية وفي الحمراء وفي اقضية منبج والباب وجبل سمعان واداب . وفيها اليوم ٨٥٤ قرية او مزرعة عامرة يبلغ مجموع مساحتها نحو ستة ملايين دونم كما قلت ويشتغل فيها نحو عشرين الف اسرة زراعية.

وتقل الينابيع والانهر في تلك الاراضي فلا يزيد ما يسقى منها على ثلاثين الف دونم تقريباً . اما الباقي فمن الاعذاء اي مما يزرع على المطر ولذلك فهو لا يعد من الاراضي الغنية اجمالاً . ولا تجود فيه الا الحبوب الشتوية وبعض الزروع الصيفية في العميق من الاتربة.

واذا ما علمتم ذلك ادركتم السبب الذي يجعل واردات بيت المال من الاراضي المذكورة قليلة بالنسبة لمساحتها الواسعة . فالدولة تستوفي ١٧٫٥٠ الى ٢٢٫٥ في المائة من محاصيل المستأجرين ومن ضمنها العشر القانوني . ويبلغ مجموع واردات الدولة من ذلك خمسمائة الف ليرة سورية الى ستمائة الف في السنين المعتدلة اي التي تكون فيها الامطار واثمان الحبوب اعتيادية.

٣ً هل تظنون بيع هذه الاملاك انفع ام ترجحون بقاءها على حالها ؟

ذكر الامير قلة فائدة الحكومة من استغلال املاكها بنفسها . . . وختم قائلاً:

كنت اقترحت على الحكومة ان تبيع املاكها على صور شتى : فالارض المستغلة تباع بالمراضاة من فلاحيها دون غيرهم على ان يدفعوا الثمن اقساطاً في

مدة عشر سنين الى خمس عشرة سنة . والارض الخالية تجزأ وتؤجر للفلاحين الذين يريدون عمارتها ريثما تباع منهم او تباع بالمزايدة عند فقد الفلاحين . اما عقارات الدولة في المدن فكلها تباع بالمزايدة العلنية .

وقد قبلت الحكومة والسلطة المنتدبة بهذه الاسس ، واصدر المفوض السامي قراراً مرقماً برقم ٢٧٥ ومؤرخاً في ٥ ايار ١٩٢٦ يقضي باتباع هذه الخطة ويبين طرق السير فيها باسهاب .

وقد سرنا على هذا المنوال منذ ذلك التاريخ فبعنا حتى اليوم اكثر من ٢٥٠ قرية كما بعنا معظم عقارات المدن واتخذنا برنامجاً يقضي بان لا يقل ما يباع في السنة الواحدة عن خمسين قرية بادئ بدء ومائة قرية بعد الآن .

## الحالة الاقتصادية في سورية ولبنان

القى الدكتور جورج فرشيه في الجمعية الملكية للاقتصاد السياسي بالقاهرة خطبة اجمل بها الحالة الاقتصادية في سورية ولبنان ، لخصتها « الهلال » في عددها الاخير (حزيران ١٩٣٢ ص ١١٠٧) فرأينا ان نفيد قراءنا بما قاله الخطيب عن التنظيم الاقتصادي في بلادنا :

ان هذا التنظيم يقتضي القيام بمشروعات اقتصادية كبيرة ، والمشروعات تحتاج الى اموال كثيرة لا تتحملها ميزانية البلاد . ولذلك فكر ولاة الامور في حل من الحكمة ومن المصلحة عقد القروض في الخارج لاستغلال موارد البلاد .

ويقال بوجه الاجمال ان الاهالي يرغبون في عقد تلك القروض لاعتقادهم ان الفائدة التي يجنونها من استثمار الاموال الاجنبية تعود عليهم بالربح . الا ان اعتبارات سياسية واقتصادية حالت اخيراً دون عقد تلك القروض .

ولا بد لنا هنا من كلمة عن نظام الانتداب فهو يقضي بوضع تلك البلاد تحت رعاية فرنسة وان تكون الدولة المنتدبة شبه وصي ، وان تقتصر مهمتها على اعادة تنظيم البلاد سياسياً واقتصادياً بالتدريج .

فترى من هذا ان نظام الانتداب هو ضرب من الحماية الموقتة ، وان البلاد انما وضعت تحت وصاية الدولة المنتدبة لكي تتولى هذه تدريبها للحصول على استقلالها بمرور الزمن .

وانت تعلم ان اعظم مظهر للاستقلال هو الاستقلال المالي . وطبيعي ان

الجماعات او الحكومات التي تقرض البلاد الواقعة تحت الانتداب تطلب الضمانات الوافية للاموال التي تقرضها . وليس نظام الانتداب ضماناً من هذا القبيل اذ يكفي ان تكون الكثرة في مجلس النواب الفرنسي يوماً ما في جانب الذين يقولون ان فرنسة تخسر باصرارها على الاحتفاظ بانتدابها على سورية اكثر مما تكسب حتى يسقط ذلك الضمان . وفي الواقع ان البلاد قد كانت معرضة غير مرة لمثل هذا الانقلاب الخطير . وما تزال تجهل ما يكنه المستقبل .

وقد اقترح بعضهم ان تضمن فرنسة نفسها القروض التي تحتاج اليها البلاد . وفي هذه الحالة يتمتع لبنان وسورية بالمزايا التي تتمتع بها الجزائر ومراكش والهند الصينية حيث تتشمر رؤوس الاموال الاجنبية . على ان الدوائر المالية والسياسية الفرنسية تجد في معاملة سورية ولبنان بمثل تلك المعاملة صعوبات جمة . اضف الى ذلك ان ثورة الدروز والثورة السورية احدثتا أثراً سيئاً من الوجهة المالية . ومع ان تينك الثورتين اخمدتا فقد ظل الماليون ينظرون الى البلاد الواقعة تحت الانتداب بعين الحذر وعدم الطمأنينة .

ومنذ سنتين تحسنت الحالة واستتب الامن في تلك البلاد ، فاستأنف المسيو پونسو مساعيه في سبيل عقد قرض في الخارج بضمان الحكومة الفرنسية . وكان ثمة مشروع ينتظر له نجاح عظيم من هذا القبيل لولا ان الحوادث تطورت بعد ذلك تطوراً غير منتظر .

ففي خلال سنة ١٩٣٠ وضعت مصلحة الاشغال العمومية برنامجاً لمشروعات كبيرة كان يراد القيام بها على شروط مالية ملائمة بمعونة الدولة المنتدبة على ان تقدم هذه الدولة جانباً من اموال التعويضات المستحقة لفرنسة على المانية بمقتضى مشروع يونغ . ومن ضمن تلك المشروعات انشاء خطوط مواصلات كهربائية بين مراكز الانتاج ومراكز « التصريف » . وقد قدرت الاموال اللازمة لها بخمسة وسبعين مليون فرنك ، يؤخذ سبعون مليون فرنك منها من اقساط التعويضات الالمانية . ومنها مشروع انشاء خط حديدي بين بيروت وطرابلس قدرت نفقاته بمائة وخمسين مليون فرنك ، يؤخذ ٥٥ مليوناً منها من اقساط تلك التعويضات . ومشروع آخر لانشاء خط حديدي بين حمص ودير الزور

قدرت نفقاته ٢٢٠ مليون فرنك ، يؤخذ نصفه من اقساط التعويضات. ومشروع آخر لتوسيع ميناء بيروت قدرت نفقاته بخمسة وسبعين مليون فرنك ، يؤخذ ٤٥ مليوناً منها من تلك الاقساط . ومشروعات ري كبيرة قدرت نفقاتها بمائتي مليون فرنك كان يراد اخذ ٧٥ مليوناً منها من التعويضات . وانشاء مصلحة للتلفونات قدرت نفقاتها بستين مليوناً من الفرنكات.

هذه بعض المشروعات التي كان في النية القيام بها والاستعانة على تنفيذها باقساط التعويضات الالمانية . الا ان سوء الحالة المالية في المانية في السنة الماضية قضى باعلان الموراتوريوم وتأجيل تسديد اقساط الديون والتعويضات باقتراح المستر هوفر رئيس الولايات المتحدة ، فقضى على مشروعات المفوضية الفرنسية.

* * *

ولكن — هل في ذلك ما يدعو الى الندم ؟

لا نعتقد ذلك . فلو ان سورية ولبنان انشأتا في السنين الاخيرة خطوطاً جديدة ، لكان نصيب هذه الخطوط اليوم عجزاً مالياً كبيراً بسبب الازمة الاقتصادية العالمية ، وبسبب الهبوط العظيم في اسعار المواد الاولية. وقد أصيبت سكة حديد دمشق وحماه منذ العام الماضي بعجز كبير. فلو ان البلاد المشمولة بالانتداب عقدت قروضاً بضمان خطوطها الحديدية ، فالارجح ان ميزانيتها كانت ترهق باعباء تنوء بها.

ولو ان السدود والقناطر اقيمت في البلاد ومشروعات الري والصرف انجزت لكانت نفقاتها اعظم بكثير مما لو انشئت الآن . والارجح ان ايراداتها ما كانت تكفي للانفاق عليها ولتسديد اقساط قروضها. كذلك لو عقدت البلاد قرضاً لتوسيع زراعة اشجار التوت وترقية صناعة الحرير لافضى ذلك الى الافلاس . فقد كان سعر الكيلو من احسن اصناف حرير ليون منذ ست سنوات ٣٦٦ فرنكاً . فهبط في سنة ١٩٣٠ الى ٢١٥ . ثم هبط في اوائل العام الحاضر الى ١١٠ ، كذلك هبطت اسعار الصوف والقطن والمطاط وغيره.

والخلاصة ان من حسن حظ البلاد الواقعة تحت الانتداب ان العوامل المالية والاقتصادية والسياسية قد حالت حتى الآن دون عقدها القروض في

الخارج في خلال العشر السنوات الماضية اذ ليس من الحكمة عقد القروض واستثمارها في ابان التضخم النقدي.

وان تطور الحوادث في السنوات الاخيرة يثبت لنا انه ليس من المصلحة العامة استثمار رؤوس الاموال الاجنبية الكبيرة في بلاد زراعية اذا عرضت منتجاتها على اسواق العالم كانت عرضة لهبوط السعر ، فالزارع الذي ليس مديناً لاحد بشيء يستطيع ان ينال بلغة العيش لانه يعيش على انتاج ارضه. واذا هبطت اسعار غلاله اقتصد في نفقاته ما وجد الى الاقتصاد سبيلاً . ولكن اذا كان مرهقاً بالدين وكان مضطراً الى تسديد اقساط ذلك الدين اصبحت حالته لا تطاق.

ومن المحتمل ان نكون متجهين نحو اليوم الذي يفاد فيه تعديل الاسعار. واذ ذاك تصبح البلاد الواقعة الآن تحت نظام الانتداب اكثر استعداداً للقيام بالمشروعات الحيوية التي سبقت الاشارة اليها. لاسيما ان التقدم الذي قد تم في بضع السنوات الاخيرة يشمل جميع مرافق البلاد العامة. فقد تحسن النظام الاقتصادي وزاد عدد السكان وتحسنت الشؤون الصحية. وكل ذلك عوامل تدعو الى الارتياح.

وهنالك مشروع اقتصادي عظيم سيكون مصدر خير للبلاد وقد بدئ بالاعمال التمهيدية له وسيتم بالاموال الاجنبية ، ونعني به مشروع مد انابيب البترول من الموصل الى طرابلس الشام . وستنقل هذه الانابيب ٢٥ في المائة من ذلك البترول الى طرابلس . ولا يخفى ان رخص المازوت سيرقي الزراعة ، ويدخل عليها الآلات التي تدار بالمحركات.

* * *

ويسرنا ان نقول ان البلاد تتجه الآن نحو الاستقلال سواء أكان في شؤونها السياسية ام في شؤونها الاقتصادية . واساس نظامها الاقتصادي متين لان البلاد قد كانت تعتمد حتى الآن على مواردها الخاصة . وفي امكانها ان تتقدم تقدماً صحيحاً اكثر مما لو كانت تعتمد على رؤوس الاموال الاجنبية . وقد استطاعت البلاد على الرغم من الازمة الاقتصادية التي تجرف اليوم العالم ان تدبر شؤونها الاقتصادية من دون ان تعقد القروض الاجنبية ، وان ترهق نفسها بتسديد تلك القروض كما هي الحالة في جميع بلدان اوربة تقريباً.